

السعودية: ثلاثة علماء دين على وشك مواجهة محاكمة غير عادلة وأحكام محتملة بالإعدام

حزيران (يونيو) ٢٠١٩، ٧

أدانت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم الخطوة وشيكة الحدوث بإخضاع ثلاثة علماء دين سعوديين بارزين لمحاكمة غير عادلة مبنية على تهم فضفاضة من المحتمل أن تؤدي إلى أحكام إعدام تنفذ تعسفاً.

استناداً إلى تقارير إعلامية تركز على مصادر حكومية سعودية، فإنه من المؤكد تقريباً أن تتم إدانة سلمان العودة، علي العمري و عوض القرني، و الحكم عليهم بالإعدام وتنفيذه مباشرة بعد انتهاء شهر رمضان.

تتبع هذه التقارير الإعلامية الإعدام الجماعي ل ٣٧ شخصاً و صلب أحدهم خلال شهر إبريل الماضي، بعد إدانتهم وإصدار أحكام إعدام ضدهم لتهم تتعلق "بالإرهاب".

وتدعو اللجنة الدولية للحقوقيين إلى الإفراج عن العلماء الثلاثة، إلا في حال اتهمهم بجرائم معروفة ومنسجمة مع مبادئ سيادة القانون، ومحاكمتهم أمام محكمة مختصة، مستقلة ومحايطة تضمن حقوق المحاكمة العادلة.

"تلجأ السعودية بشكل متعسف إلى تهم تتعلق بالإرهاب، ومحاكمات غير عادلة، وأحكام إعدام تنفذ بشكل تعسفي لإسكات الأصوات المعارضة"، علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "بدلاً من الاستمرار في الانتهاكات الصارخة للحق في الحياة، على السلطات السعودية إدارة القضاء بشكل عادل و بشكل يتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية".

في سبتمبر ٢٠١٨، تم توجيه ٣٧ تهمة من قبل الادعاء العام لأحد المتهمين الثلاث، سلمان العودة، بما فيها "الانتماء لمنظمة إرهابية: الإخوان المسلمين"، "إثارة الفتنة و تحريض الناس ضد ولي الأمر"، "المطالبة بالتغيير في الحكومة"، "دعم الثورات العربية"، "حيازة كتب ممنوعة"، و "وصف الحكومة السعودية بأنها حكومة استبدادية".

وتخشى اللجنة الدولية للحقوقيين أن التهم قد وجهت إليه لمجرد ممارسته لحقه القانوني في حرية التعبير.

وتتم محاكمة العلماء الثلاثة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة استثنائية تخفف في ضمان احترام حقوق المحاكمة العادلة، ويتم استخدامها لمحاكمة المشتبه بارتكابهم لجرائم تتعلق بالإرهاب، والنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وتعبر اللجنة الدولية للحقوقيين عن قلقها بشأن مزاعم تعرض المتهمين للحبس الاحتياطي والافراد لشهور منذ اعتقالهم في سبتمبر ٢٠١٧، ويرقى ذلك لأن يكون تعذيباً أو معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة، وهي ممارسات محظورة بموجب القانون الدولي.

إن تنفيذ الإعدامات بناء على إجراءات لا تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة يرقى دائماً إلى الحرمان التعسفي من الحق في الحياة.

وترفض اللجنة الدولية للحقوقيين اللجوء إلى عقوبة الإعدام في كل الحالات كانتهاك للحق في الحياة، و كشكل من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. و تشدد اللجنة على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية الساحقة كانت

قد طالبت الدول التي لا تزال تمارس عقوبة الإعدام بفرض تعليق فوري للإعدامات مع التقدم نحو إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل.

وتدعو اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات السعودية بالتحرك الفوري نحو إلغاء عقوبة الإعدام و فرض تعليق فوري لتنفيذ الإعدامات.

للتواصل: سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين ت:

0041229793817

said.benarbia@icj.org

معلومات مرجعية عن الموضوع

اعتقال علماء الدين الثلاثة و محاكمتهم هو جزء من حملة شاملة لقمع النشاط والمعارضين منذ سبتمبر ٢٠١٧، بما في ذلك عن طريق إجراءات قضائية مسبقة و تهم ملفقة بناء على المرسوم الملكي لعام ٢٠١٤.

يقوم المرسوم الملكي بتجريم أفعال لا تنطوي على العنف الشديد كأفعال إرهابية، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها.

وتم استخدام هذه التعاريف الفضفاضة فعلياً لتجريم الممارسة الشرعية والسلمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التعبير عن الرأي، و الحق في التجمع، والحق في المشاركة في إدارة الشأن العام.

ويقوم المرسوم الملكي لعام ٢٠١٤ كذلك بالسماح لوزير الداخلية بإصدار أمر اعتقال أي شخص مشتبه بارتكابه لجرائم تتعلق بالإرهاب، و باعتقال المشتبه بهم لفترات قد تصل إلى ستة أشهر قبل المحاكمة، و منعهم من التواصل مع أسرهم لفترات قد تصل إلى ثلاثة أشهر. ولا يمكن الإفراج عن المعتقلين في انتظار المحاكمة بدون إذن وزير الداخلية أو شخص مفوض من قبله.

وتتناهى هذه الشروط مع المعايير الدولية فيما يتعلق بالحق في الحرية والمحاكمة العادلة.